المملكة المغربية
رئيس الحكومة
المندوبية العامة لإدارة
السجون وإعادة الإدماج

الرباط في : 2014/10/23

بـــــــلاغ

لقد انخرطت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج منذ مطلع السنة الجارية، في مجموعة من الخطوات الإصلاحية المرتبطة بدعم أمن المؤسسات السجنية وأنسنة ظروف الاعتقال بها، وإيلاء أهمية بالغة لإعادة إدماج السجناء، والتأطير الجيد لتدبير المؤسسات السجنية وترسيخ قواعد الحكامة الجيدة بها، مع الاهتمام بالظروف الاجتماعية للموظفين.

وفي علاقة بتحسين جودة التأطير للموارد البشرية بمختلف المؤسسات السجنية، فقد تم القيام بحركة تغييرات واسعة، شملت في مرحلة أولى عددا من المدراء الجهويين ومدراء المؤسسات السجنية، أعقبتها حركة خاصة برؤساء المعاقل والمقتصدين، في حين بلغ عدد المستفيدين من الحركة الانتقالية 1100 موظف، تمت خلالها مراعاة الجانب الاجتماعي لهؤلاء الموظفين، إضافة إلى الظروف الصحية والأسرية للعديد منهم، مع الإشارة إلى أن الاستجابة لطلبات الانتقال تكون على مدار السنة، ولا تقتصر على الحركة الانتقالية الدورية فقط.

كما تجب الإشارة إلى أنه تمت خلال الفترة الممتدة من شهر يناير إلى شهر غشت 2014، اتخاذ إجراءات تأديبية في حق 46 موظفا ومسؤولا بمختلف المؤسسات السجنية، حيث تراوحت تلك الإجراءات بين الإنذار والتوقيف النهائي مع الاحتفاظ بالحق في التقاعد، وهي العقوبات التي تم اتخاذها من طرف مجالس تأديبية، في حق كل من ثبت تورطه في مخالفات قانونية ومهنية، في حين تمت إحالة البعض الآخر على أنظار المحاكم للنظر في المخالفات التي ارتكبوها.

وكمثال على الإجراءات التأديبية التي تم اتخاذها في حق مرتكبي الخروقات التي وقفت عليها لجان التفتيش المركزية، والتي توفدها المندوبية إلى مختلف المؤسسات السجنية، نذكر بنتائج لجنة التفتيش التي أنهت أشغالها مؤخرا بجهة مراكش، حيث قامت بمهام المراقبة والتفتيش والفحص في كل من الإدارة الجهوية والسجن المحلي لوداية والسجن المحلي بآسفي، وبناء على نتائج تلك اللجنة تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات التأديبية والزجرية في حق المسؤولين والموظفين الذين ثبت إخلالهم بالمقتضيات القانونية والتنظيمية المنظمة لتدبير المؤسسات السجنية، علما أن هذه الإجراءات لا تمنع المعنيين بالأمر من الطعن فيها أمام القضاء.

وفي نفس الإطار، شهد السجن المحلي بالعيون خلال الأسبوع الحالي حلول لجنة تفتيش من المندوبية العامة، في إطار برنامج مسطر لمهام تفتيش تشمل مجموع المؤسسات السجنية بالمملكة، وكذا بناء على معلومات تحصلت عليها من مصادر مختلفة، حيث قام بعض المسؤولين والموظفين بمحاولة التشويش على عمل اللجنة خوفا من اكتشافها للخروقات التي يمكن أن تشوب تدبير المؤسسة، إلا أن هذه المحاولة لم تثن أعضاء اللجنة عن استكمال عملهم. وبالنظر إلى خطورة هذه التصرفات، فقد تقرر إعفاء مدير المؤسسة المذكورة وإيقاف رئيس المعقل عن ممارسة مهامه.

المملكة المغربية
رئيس الحكومة
المندوبية العامة لإدارة
السجون وإعادة الإدماج

الرباط في : 2014/10/23

بـــــلاغ

لقد انخرطت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج منذ مطلع السنة الجارية، في مجموعة من الخطوات الإصلاحية المرتبطة بدعم أمن المؤسسات السجنية وأنسنة ظروف الاعتقال بها، وإيلاء أهمية بالغة لإعادة إدماج السجناء، والتأطير الجيد لتدبير المؤسسات السجنية وترسيخ قواعد الحكامة الجيدة بها، مع الاهتمام بالظروف الاجتماعية للموظفين.

وفي علاقة بتحسين جودة التأطير للموارد البشرية بمختلف المؤسسات السجنية، فقد تم القيام بحركة تغييرات واسعة، شملت في مرحلة أولى عددا من المدراء الجهويين ومدراء المؤسسات السجنية، أعقبتها حركة خاصة برؤساء المعاقل والمقتصدين، في حين بلغ عدد المستفيدين من الحركة الانتقالية 1100 موظف، تمت خلالها مراعاة الجانب الاجتماعي لهؤلاء الموظفين، إضافة إلى الظروف الصحية والأسرية للعديد منهم، مع الإشارة إلى أن الاستجابة لطلبات الانتقال تكون على مدار السنة، ولا تقتصر على الحركة الانتقالية الدورية فقط.

كما تجب الإشارة إلى أنه تمت خلال الفترة الممتدة من شهر يناير إلى شهر غشت 2014، اتخاذ إجراءات تأديبية في حق 46 موظفا ومسؤولا بمختلف المؤسسات السجنية، حيث تراوحت تلك الإجراءات بين الإنذار والتوقيف النهائي مع الاحتفاظ بالحق في التقاعد، وهي العقوبات التي تم اتخاذها من طرف مجالس تأديبية، في حق كل من ثبت تورطه في مخالفات قانونية ومهنية، في حين تمت إحالة البعض الآخر على أنظار المحاكم للنظر في المخالفات التي ارتكبوها.

وكمثال على الإجراءات التأديبية التي تم اتخاذها في حق مرتكبي الخروقات التي وقفت عليها لجان التفتيش المركزية، والتي توفدها المندوبية إلى مختلف المؤسسات السجنية، نذكر بنتائج لجنة التفتيش التي أنهت أشغالها مؤخرا بجهة مراكش، حيث قامت بمهام المراقبة والتفتيش والفحص في كل من الإدارة الجهوية والسجن المحلي لوداية والسجن المحلي بآسفي، وبناء على نتائج تلك اللجنة تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات التأديبية والزجرية في حق المسؤولين والموظفين الذين ثبت إخلالهم بالمقتضيات القانونية والتنظيمية المنظمة لتدبير المؤسسات السجنية، علما أن هذه الإجراءات لا تمنع المعنيين بالأمر من الطعن فيها أمام القضاء.

وفي نفس الإطار، شهد السجن المحلي بالعيون خلال الأسبوع الحالي حلول لجنة تفتيش من المندوبية العامة، في إطار برنامج مسطر لمهام تفتيش تشمل مجموع المؤسسات السجنية بالمملكة، وكذا بناء على معلومات تحصلت عليها من مصادر مختلفة، حيث قام بعض المسؤولين والموظفين بمحاولة التشويش على عمل اللجنة خوفا من اكتشافها للخروقات التي يمكن أن تشوب تدبير المؤسسة، إلا أن هذه المحاولة لم تثن أعضاء اللجنة عن استكمال عملهم. وبالنظر إلى خطورة هذه التصرفات، فقد تقرر إعفاء مدير المؤسسة المذكورة وإيقاف رئيس المعقل عن ممارسة مهامه.

إن المندوبية العامة عازمة كل العزم على الاستمرار في نهج نفس الخطة الإصلاحية التي تبنتها، فيما يخص دعم وتقوية أمن المؤسسات السجنية وأنسنة ظروف الاعتقال بها، وتكثيف البرامج الرامية إلى إعادة الإدماج الاجتماعي والنفسي والسوسيو-اقتصادي للسجناء. وفي هذا الإطار، فإن المندوبية العامة واعية تمام الوعي بمختلف أشكال المقاومة التي أبدتها – وقد تبديها في الحاضر والمستقبل – بعض شبكات المصالح القائمة، وهي مصممة على الضرب بيد من حديد على يد كل من سولت له نفسه القيام بكل ما من شأنه أن يحول دون بلوغ الأهداف التي سطرتها لتطبيق استراتيجيتها الإصلاحية خدمة للصالح العام.

في المقابل، فإن المندوبية العامة تنوه بكافة الموظفين الشرفاء والمنخرطين في التوجه الجديد الذي اختارته المندوبية العامة، وتؤكد بأنها ستقوم بكل ما من شأنه أن يوفر الظروف الملائمة لعملهم، من أجل تشجيعهم على العطاء أكثر، لما فيه الصالح العام.